

## العودة إلى حافة الهاوية : العنف المسلح في جنوب السودان

٢٠٠٩ بالنسبة حكومة جنوب السودان بسنواتها الأربع في الحكم هي سنة عقاب. فهذه الحكومة التي أقيمت في سنة ٢٠٠٥ نتيجة لاتفاق السلام الشامل بين جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، تكابد في إدارتها إزمات متعددة مالية وحوكومية وأمنية في الوقت الذي تقاتل فيه من أجل تنفيذ اتفاق السلام. وبمثل ما فوّض به اتفاق السلام تخيم في الأفق الانتخابات التشريعية والتنفيذية بثقلها، المقرر عقدها في شهر نيسان/أبريل سنة ٢٠١٠، والاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠١١.

**اتسم العنف في جنوب السودان خلال سنة ٢٠٠٩ بدرجة تنظيمه العالية، ومشاركة جماعات قبلية متعددة فيه، كما أظهر وحشية لم تقف مثلها في السنوات الأخيرة.**

يعتبر الاستفتاء بالنسبة للجنوبيين - الذي يرجح أن يسفر عن التصويت لصالح الانفصال - هو مكافأة لهم على عقود من الصراع المسلح مع الخرطوم (خيضت حربان أهليتان في ١٩٥٦-١٩٧٢ و ١٩٨٣-٢٠٠٥). كما تقر حكومة جنوب السودان - التي تلاحقها اتهامات بالفساد وسوء الأداء - بأن الاستفتاء هو إحدى الطرق القليلة لإعادة ارساء شرعيتها المتراجعة. وبحلول سنة ٢٠٠٩ قام المسؤولون في حكومة جنوب السودان، والحديث يتتابع عن وشوك انهيار اتفاق السلام الشامل، باستخدام التهديدات والتهم المضادة العلنية لمواجهة عرقلة هذا البند أو غيره من اتفاق السلام الشامل. ويتوقف عملية السلام تصاعدت لغة الخطاب: ففي شهر أيلول/سبتمبر



قرية دوک باديات بجونقلي في أعقاب هجوم سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، شنه رجال قبيلة لو النوير مخلفين ١٦٠ قتيلًا. © تيم ميكولكا/بعثة الأمم المتحدة في السودان

قدر رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان نسبة فرصة «العودة إلى الحرب» بـ ٥٠ في المائة. وأعلن سياسيون جنوبيون عن تهديدهم علناً بإعلان الاستقلال من جانب واحد. وولدت هذه السياسة شواغل عميقة بخصوص مستقبل البلاد، وخصوصاً مستقبل الانتخابات وآفاق السودان في مرحلة ما بعد الاستفتاء.

وعلى حين كانت عملية السلام تترنح في سيرها إلى الأمام، شهدت جنوب السودان موجة من العنف المسلح المكثف اجتاحت المناطق الريفية في سنة ٢٠٠٩. كان العنف منظماً تنظيمياً جيداً، شاركت فيه جماعات قبلية متعددة، وأظهر وحشية لم يبلغ عنها في السنوات الأخيرة. وأوقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان باللوم على حزب المؤتمر الوطني في استمراره بممارسة سياسة ما كان يقوم به أثناء الحرب الأهلية بتسليح الفصائل الجنوبية لزعزعة استقرار المنطقة، بينما اتهم حزب المؤتمر الوطني حكومة جنوب السودان بعدم القدرة على توفير الأمن لمواطنيها، وبالتالي فإنها فقدت شرعيتها. وبحلول نهاية السنة كان قد قتل نحو ٢٥٠٠ وشرد ٣٥٠ الف شخص ولم يبذل أي جهد حقيقي لمعالجة الصراعات.

وكان من أكثر أعمال العنف المحلية حدة هي تلك التي شاركت فيها المجموعات القبلية، التي يتمتع بعضها بتاريخ طويل من الصراع أثناء الحرب الأهلية. ومن أكثر عمليات الثأر دموية هو ما حدث بين المورلي ولو النوير في ولاية جونقلي، إذ بلغ عدد ضحايا الاعتداءات المتكررة والعمليات الانتقامية في كل مرة المئات – وأغلبهم من النساء والأطفال. وكانت المورلي قد نظمت نفسها خلال الحرب الأهلية بوصفها قوة محلية للدفاع عن النفس لمواجهة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانت تتلقى الدعم والتسليح من قبل القوات المسلحة السودانية لخوض الحرب بالوكالة في الجنوب. أما لو النوير، وهي قبيلة ذات استقلالية ومرونة كبيرتين، فقد كانت تتلقى الأسلحة والدعم من الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية على حد سواء. وعلى الرغم من حملات نزع السلاح في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل، إلا أن هاتين المجموعتين ظلتا مسلحتين وناشطتين. والثأر المتواصل بينهما هو من ديناميكيات حقبة الحرب الأهلية، وقد تفاقم في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل في مناوراتهما للحصول على الخدمات والسلطة والنفوذ. وهناك تصور واسع الانتشار يقول بأن السياسيين الجنوبيين، في منطقة ترحل فيها الهويات القبلية إلى المجال السياسي، يستخدمون هذه النزاعات القبلية ويحرضون عليها لتعزيز قواعدهم.

### إثر القتال الداخلي في جنوب السودان أبان الحرب الأهلية ما زال عميقاً حتى في أواخر سنة ٢٠٠٩.

ومن الفاعلين الآخرين المشاركين في انعدام الأمن في جنوب السودان في سنة ٢٠٠٩ هي الوحدات المشتركة المدججة – وهي وحدات أمنية فوض عملها اتفاق السلام الشامل وتضم القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان معاً، وهي وحدات ما لبثت غير مدججة بشكل عميق، كما أنها تشكل في بعض المواقع مخاطر أمنية – وكذلك جيش الرب للمقاومة الأوغندي وهو ميليشيا استخدمتها الخرطوم بالوكالة خلال الحرب. على الرغم من انهيار جيش الرب للمقاومة بوصفه قوة مقاتلة، إلا أن ذراعه الآن على مساحة أكبر (وتشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان). وقد تمكن قائده جوزيف كوني من الإفلات من الاعتقال، ويرجع انتقاله إلى دارفور بمساعدة من القوات المسلحة السودانية. وتشير ما انطوت عليه هذه الجماعة من مهارات موثقة في القدرة على البقاء على قيد الحياة، إلى أنه قد تظل «لعبة نشطة» في العلاقات بين الشمال والجنوب لبعض الوقت.

هنالك عدد من العوامل الهيكلية التي عملت على تعزيز أعمال العنف وتفاقمها، منها اخفاق حكومة جنوب السودان في إنشاء مؤسسات دولة ديمقراطية وقادرة على المساءلة، وفي توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن. وهذا الفشل أثر على احتمالات شيوع العنف – إذ تبارى المجتمعات المحرومة من حقوقها الأساسية على الموارد – وأثر على عدم قدرة الدولة على احتواء أعمال العنف عند نشوبها. وبحكم أن تدريب شرطة الجنوب لا يزال سيئاً وغير مجهزة تجهيزاً جيداً يظل الجيش الشعبي لتحرير السودان الفاعل المهيمن على القطاع الأمني في الجنوب. كما أنه يسعى جاهداً من أجل تحويل نفسه من حركة «تمرد» إلى جيش محترف. وتمتاز قيادته الداخلية المتمسكة بكونها مجرأة ومنقسمة إلى فصائل، بالضعف. وعندما تندلع أعمال عنف محلية، يخشى على الدوام من أن يصطف الجنود مع هذا الجانب أو ذاك بحسب انتماءاتهم القبلية.

وبما أن الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل المتعلقة بتقاسم السلطة والمحددة بست سنوات تقترب من نهايتها، وبما أن موعد الاستفتاء على حق تقرير مصير الجنوب يدنو، فإن خطر تفاقم انعدام الأمن – بين طرفي اتفاق السلام الشامل وجنوب السودان – يظل عالياً. فحكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان تجهدان للرد على العنف الدائر في الجنوب. وفي حال تصاعد ذلك أو حيل دون أحكام اتفاق السلام الشامل الرئيسية وأدى ذلك إلى نزاع بين الشمال والجنوب، فإن هذا سيطرح على الحكومة الوليدة تحديات جسيمة. فالجنوب في حاجة ماسة لإعادة تنشيط الدعم الدولي. وبينما تناقش النخب في الخرطوم وجوبا على نحو متزايد احتمال الانفصال، فإنه يتعين على المجتمع الدولي المساعدة في إعداد السودانيين لهذا الاحتمال من خلال ضمان الاستفتاء ودعم النتيجة. فالتخطيط المفصل للحصول على الطلاق السلمي، إذا كانت هذه هي إرادة جنوب السودان، أمر ضروري لمنع مزيد من عدم الاستقرار.